

الإعلام الوثائقي وحقوق الإنسان.. من يدفع للزمار؟

حماة عام 1982. كما بثت القناة نفسها عام 2013 فيلم "العجبر" الذي أنتجته شركة أردنية عن أقلية في سوريا ولبنان، وكيف أن الحكومتين لا تبدلان دورا في إدماجهم في النسيج المجتمعي، وقد عرض الفيلم "وجهتي النظر حول أوضاع العجبر دون أن يوضح وجهة نظر الحكومة تجاه هذه القضية".

الفراغ الإعلامي المصري، وفقا للكتاب، يرجع إلى قلة الإمكانات المادية والتقنية والسياسات الإعلامية، فلا تستطيع قناة النيل الإخبارية المنافسة في إنتاج أعمال وثائقية، باستثناء الفترة التالية لثورة 25 يناير 2011، ففيها أنتجت ثلاثة برامج وثائقية هي "اسمي ميدان التحرير"، و"حي على الأوطان"، و"18 يوما" وهي أيام اعتصام الحشود المليونية في ميدان التحرير وميادين مصر، حتى خلع الرئيس السابق حسني مبارك في 11 فبراير 2011.

وعرضت الأعمال الثلاثة في الذكرى الأولى للثورة، يوم 25 يناير 2012، وتمثلت الجراة في تناول برنامج "اسمي ميدان التحرير"، ومدته 45 دقيقة، ما شهدته مصر منذ عام 2000 "من تدهور سياسي واجتماعي موحشا التجاوزات التي ارتكبتها أجهزة الأمن ضد المواطنين".

وفي 21 أبريل 2015 لم تجد المؤسسة في المكتبة التسجيلية في التلفزيون المصري "أي أفلام وثائقية تتناول قضايا حقوق الإنسان".

أمام هذا الفقر أو الإفقار، بسبب التمويل والبيروقراطية ومعاناة قناة النيل الإخبارية من مركزية اتخاذ القرار، تهتم "قناة الجزيرة بالشأن المصري أكثر من المصريين أنفسهم العاملين بمجال التلفزيون". وتستشهد الدراسة على ذلك بثلاثة أفلام وثائقية أنتجتها الجزيرة الوثائقية هي "حضرة الضابط"، عام 2011، عن علاقة الشعب بالشرطة بعد ثورة 25 يناير، و"وراء الشمس"، عام 2012، عن الانتهاكات داخل السجون في عهد حسني مبارك، و"تحت المصحة"، عام 2013، عن جانب من اعتصام مؤيدي الرئيس الإخواني المعزول محمد مرسي في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة.



في عصر الصورة، الأعمال التسجيلية هي الأقد على التأثير في آراء الجمهور وسلوكه، بما تتضمنه من معلومات وحقائق

في استناده إلى دراسة ميدانية، يعيد هذا الكتاب الاعتبار إلى التلفزيون الذي جاء في المرتبة الأولى، "كأعلى نسبة اعتماد على وسيلة في الحصول على معلومات حول قضايا حقوق الإنسان"، يليه الإنترنت، ثم النشطاء في مجال حقوق الإنسان "في ترتيب متراجع"، وفي الترتيب الأخير، كآقل نسبة اعتماد في الحصول على معلومات، جاء النشطاء السياسيون.

وتحوز الأفلام التسجيلية اهتمام قطاعات واسعة من الجماهير، وتزايدت فرصها في الوصول إلى المشاهدين في أرجاء العالم تزامنا مع انتشار البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية. وفي عصر الصورة، تكون الأعمال التسجيلية هي الأقد على التأثير في آراء الجمهور وسلوكه، بما تتضمنه من معلومات وحقائق تقدم في قالب شائق يجمع ميزات الاتصال الجماهيري في انتشاره، والاتصال الشخصي في عمق أثره. ولهذا يرى خبراء إعلاميون في الإنتاج التسجيلي أداة مهمة للإعلام والدعاية. ويزداد دور المادة الوثائقية، داخليا وخارجيا، في وقت الأزمات، وتضرب

الباحثة المثل باهتمام التلفزيون المصري أثناء أحداث 30 يونيو 2013، التي أنهت حكم جماعة الإخوان المسلمين لمصر، بعرض برامج وثائقية عن دور الجيش في الحفاظ على الوطن، وتوعية الشعب بالخطر الوطني للجيش في ظل أجواء التشكيك في المؤسسة العسكرية، وأسهم ذلك "في تعبئة الرأي العام والتأثير على قطاع من الجمهور في الاضطفاف حول المؤسسة العسكرية لمجابهة الإرهاب والغنف".

سعد القرش
روائي مصري

في زمن لاحق، بعد أن تكفّ مدافع حروب الإعلام عن قصف هذه الجبهة أو تلك، وتتغير الخرائط الجغرافية، وتنبدل معادلات التحالفات الدولية والإقليمية، وينكشف غطاء الحماية فيعزي أنظمة هشّة تستقوي بأذرع إعلامية احترافية، بعد هذا كله، ربما يتوقف باحث أمام مفارقة إعلامية عمرها الآن نحو عشر سنوات، تتلخص في صمت فضائيات عربية عن تناول قضايا البلد الذي يطلقها، واستهدافها مصر تحديدا، وكان البضاعة الإعلامية مصيبتها الكساد لو توجهت الكاميرات نحو هدف آخر.

ولكن هذا الزمن اللاحق لم يتأخر كثيرا، وما هي دراسة ترصد تراجع الإعلام المصري وأثاره في تقدم قناة الجزيرة إلى شغل هذا الفراغ، ببرامج وأفلام وثائقية عن قضايا مصرية مصرية، منها مستقبل نهر النيل. في دراستها لتأثير السياسات الإعلامية على محتوى الأفلام الوثائقية تسجل الباحثة المصرية دينا محسن أن "الجهة المنتجة" تؤثر في طبيعة المعالجة، وتسلسل عرض الأفكار، لكل قناة تلفزيونية إخبارية كانت أم وثائقية "أجندتها وسياساتها التحريرية التي تؤثر بنسب متفاوتة في محتوى الأفلام الوثائقية". وكان عراق صدام حسين موضع اهتمام قناة العربية، في برامج وأفلام وثائقية، ولكن قناة الجزيرة تخصص الشأن المصري باهتمام لافت، يليه الشأن السوري.

ويجري الانتقاء في قضايا حقوق الإنسان، ففي كلتا القناتين تراجع الاهتمام بقضايا الطفل العربي على سبيل المثال، أمام التركيز على القضايا العربية السياسية التي احتلت فيها قضايا التعذيب المرتبة الأولى، تليها الحروب الأهلية، ثم الثورات العربية، ومشكلات الأقليات، وانتهاء بالمارسرات العسكرية.

عينة الدراسة كشفت انعكاس "علاقة الندبة" بين العربية والجزيرة على إنتاج أفلام وثائقية، وتوقيت بثها، وإن غابت "هذه الندبة" عن إنتاج أفلام وثائقية تناقش قضايا حقوق الإنسان العربي، في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنها الحق في الأمان، والتمتع بالشمسية القومية، واحترام الحياة الخاصة، وحرية الفكر والمعتقد وممارسة الحرية الدينية، وحرية التجمع والمساواة أمام القانون؛ إذ تنعكس ظروف العالم العربي "على أوضاع الحقوق والحرية، فأثرت فيها وحالت دون نموها وازدهارها.. ولم تتمكن النول العربية من إطلاق المشروع العربي لحقوق الإنسان"، بل إن الخطاب الإسلامي المعاصر يركز على "القضايا العقائدية العبادية، لكن قضية حقوق الإنسان، لم تزل مستوى من الطرح والاهتمام إلا بشكل محدود، غالبا ما تكون من منطلق الدفاع عن الإسلام أمام من يتهمه بنجهاه حقوق الإنسان".

حمل الكتاب عنوان "الإعلام الوثائقي وقضايا حقوق الإنسان"، يقع في 223 صفحة وأصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب. وترصد المؤلفة تراجع إنتاج قناة النيل المصرية لبرامج وأفلام وثائقية تنطلق إلى معظم القضايا السياسية العربية، إلى درجة "عدم إنتاج القناة أفلاما وثائقية تتناول أكثر القضايا مساسا بالأمن القومي المصري وهو ملف دول حوض النيل"، ومستقبل تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، في حين أنتجت قناة الجزيرة سلسلة من البرامج الوثائقية عنوانها "صراع على النيل"، وبثتها في يونيو 2011، ومن العناوين المصاحبة لهذا "الصراع" في عنوان هذه السلسلة الوثائقية "ميراث النزاعات"، و"هبات السيطرة".

وجاءت سلسلة "صراع على النيل" ضمن نشاط القناة بقضايا حيوية مصرية، ومنها "قضايا التعذيب في السجون المصرية". ولم تنس المؤلفة التنويه إلى أن الرؤى والمعالجات في الفضائيات التي تمولها حكومات تؤثر في طبيعة الطرح. وهو ما بدأ أيضا في بث قناة الجزيرة الوثائقية لفيلم "الصندوق الأسود حماة 1982"، عام 2013، عن "مجزرة" ارتكبتها الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في مدينة

مهمة الانتقال إلى «إعلام السلام» تعيقها منابر الكراهية في ليبيا

رئيس المؤسسة الليبية للإعلام يسعى لمقاومة خطاب التحريض



الإعلام الليبي منقسم بين أطراف النزاع

إشارة إلى بعبو الذي انتقد في مناسبات عديدة الإخوان وحذر من مشروعهم التخريبي.

وتعتبر وسائل الإعلام التي تبث من خارج ليبيا تحديا إضافيا لصعوبة تطبيق الأنظمة والقوانين التي ستقرها خطته في إصلاح الإعلام في حال رات النور.

ويدرك بعبو هذا التحدي بالنسبة أيضا لوسائل الإعلام الموجودة على الأراضي ليبيا التي تتلقى دعما خارجيا مشبوها، فهو أنه لا بد من اتخاذ إجراءات محددة مع الخارج لتحديد التمويل الخارجي للقنوات، ولا بد من التوجه عبر حكومة سلطة شرعية وعبر التواصل مع بعضة الدعم والأمم المتحدة وشن حملة لأن مصدر مجلس الأمن قرارا ملزما بمنع خطاب الحرب في ليبيا.

وأشار إلى ضرورة فرض عقوبات على الأشخاص المحرضة للحرب، وإنشاء مرصد وطني قوي حقيقي لرصد الخطاب المحرض.

وتشمل خطة بعبو تطوير وتشجيع الصحافة الإلكترونية للتغلب على مشاكل الطباعة والتوزيع، قائلا "الصحافة الإلكترونية عالم عظيم وواسع قادر أن يطل بصحافة محترمة وراقية على المواطن من خلال جهاز الهاتف المحمول، فلا بد في إطار التطوير وبالتعاون مع الهيئة العامة للصحافة أن تتم رعاية المبادرات الخاصة".

ويعاني الناشرون في ليبيا من مصاعب كثيرة في إصدار الصحف الورقية منذ زمن، كانت مرتبطة في الغالب بصعوبات مالية وتقنية، إضافة إلى الضعف الواضح في إنتاج المحتوى الجيد والإخراج المتميز.

وسبق أن حذر المركز الأوروبي المتوسطي من أن إقرار القانون سيهدد حرية الصحافة، وينتهك حق الخصوصية للمواطنين، لأنه يعطي السلطات الحكومية الحق في إجبار الصحفيين والمواطنين على الإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات، بما في ذلك الشخصية منها تحت طائلة تعريضهم بالحبس أو الغرامة الكبيرة في حال امتنعوا عن الإفصاح وتقديم هذه البيانات.

وقالت المتحدث باسم المرصد الأوروبي المتوسطي سارة بريتش "ينبغي على السلطات العراقية أن تثبت حسن نواياها في ما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان وحرية المواطنين العراقيين"، وأوضحت أن "منع تمرير مشروع القانون بشكله الحالي هو ضرورة للتأكيد على اهتمامها بالحفاظ على بيئة ديمقراطية توفر الحرية للتعبير عن وجهات النظر والآراء دون قيد، وعلى حرية الصحافة في العراق".

بمراجعتها المتطرفة وعلاقتها السابقة بالجماعات المتشردة، تحت مسمى محلل سياسي أو خبير بالجماعات الإسلامية، مهمتها الفعلية الترويج والدفاع عن التدخل التركي في ليبيا.

ولا تخفي هذه القنوات اتجاهاتها وأهدافها المشبوها، إذ تقوم بتقديم الدعم للجماعات الإرهابية والتحريض على القتل وتاجيح أعمال العنف داخل ليبيا. وتناولت العديد من التقارير المحلية قناة التنصاع باعتبارها على رأس قائمة التحريض وبت الفوضى وهي تبث من تركيا ويديرها سهيل الغرياني ابن مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني المعروف بغشاواه المتطرفة وطالب العديد من المتابعين بمحاكمة على ما يصدره من فتاوى خطيرة، وتوصف القناة في ليبيا بأنها أحد أهم أبواب الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، حيث اعتمدت منذ انطلاق بثها خطابا تحريزيا خاصة ضد قوات الجيش الليبي، كما شنت حملة ضد تعيين بعبو في منصبه، ما يعني خروج الإعلام من يد تيار الإخوان.

وكان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فايز السراج، اصدر قرارا بتعيين محمد عمر بعبو، المستشار الإعلامي السابق لحافظ مصر في ليبيا، في منصب رئيس المؤسسة الليبية للإعلام. كما شمل القرار إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام والتي تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة والتابعة لمجلس وزراء الوفاق ويكون المقر الرئيسي لها في طرابلس.

وطالب سهيل الغرياني الذي يقم في تركيا، في تدوينة على صفحته بموقع فيسبوك، "إبعاد من لم يكن له موقف واضح من الحرب على طرابلس"، في

يحاول رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد عمر بعبو المعين حديثا وسط انقسامات في حكومة الوفاق، محاربة خطاب التحريض والكراهية الذي تنفسي في وسائل الإعلام الليبية خصوصا التي تبث من خارج البلاد.

بعض الأحيان تقدم محتوى غير دقيق تماما بالاعتماد على حسابات غير موثوقة في مواقع التواصل الاجتماعي التي هي الأخرى منصات مفتوحة على خطاب الكراهية والصراعات السياسية والشائعات والأخبار الكاذبة.

وأصبح الإعلام الليبي شريكا في التحريض وتاجيح النزاع عبر تمكين وخلق نزاعات جديدة من خلال تسليط الضوء على أحداث غائبة أو غير صحيحة سواء في المبالغة بعدد ضحايا أحداث معينة أو تبريرات العنف المستمرة من خلال إظهار بطولية أطراف معينة وسيطة أطراف أخرى وهذا ما يتعارض بشكل مباشر مع أساسيات الإعلام التقليدي أو الرقمي.

ويقول بعبو الذي عين حديثا في منصبه وسط اعتراضات كبيرة على اختياره من قبل تيار الإخوان في حكومة الوفاق، "سنعمل على صياغة وتوقيع وثيقة قيم ومبادئ حاكمة للإعلام الليبي تحدد: أدوات الإعلام، التمويل، الخطاب، وغيرها. إضافة إلى التحديد من خلال الإعلام والنخب، والسلطات، لتحريم خطاب التحريض، ثم الانتفاخ الكامل على الإعلام الخاص والإعلاميين، وتنظيم المنصات الإعلامية".

لكنه لم يوضح كيف سيتم إخضاع القنوات الليبية التي تبث من خارج البلاد وبشكل رئيسي من تركيا، وهي منصات ممولة من الإخوان وقطر وتخدم أجنداتهم، وتحاول تحريف الواقع وقلب الحقائق عبر استضافة شخصيات معروفة

طرابلس - كشف رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد عمر بعبو، عن خطته لتطوير مؤسسة الإعلام الليبي التي تسعى للانتقال إلى "إعلام السلام والمحبة والتنمية والمصالحة"، بينما تبدو المهمة صعبة مع حالة الاستقطاب السياسي لوسائل الإعلام الليبية وهيمنة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والانقسام على العديد من القنوات الفضائية في ليبيا.

من الصعب تطبيق القوانين التي ستقرها خطة إصلاح الإعلام على وسائل الإعلام الإخوانية التي تبث من تركيا

وأوضح بعبو، في مقابلة تلفزيونية مع قناة ليبيا الوطنية، أن "هناك بعض المحددات أو الثوابت التي سيتم العمل عليها لتنظيم الإعلام والقضاء على الفوضى، سنعمل على تحويل شعار: إعلام السلام، إلى مشروع خطة عمل تقدم للرأي العام، وإعلام السلام ليس مجرد شعار، حيث يتطلب تعديل الخطاب، ووضع معايير له، وتشجيع من يدعو إلى إعلام السلام، وتوسيع دائرة تأثير إعلام السلام في مواجهة الحرب أو الدعوة إلى الحرب". وتعد وسائل الإعلام في ليبيا مساحة للجدال السياسي وفي

قانون «جرائم المعلوماتية» يهدد الحريات في العراق

فقرات القانون المقترح منع استخدام الأسماء المستعارة وغير ذلك من المحددات التي تتعلق بنشر الأخبار على وسائل التواصل الاجتماعي.

القانون المطروح للتصويت في البرلمان يعطي الصحفيين على الإفصاح عن كافة المعلومات

ويواجه القانون رفضا من بعض القوى السياسية في البرلمان التي تحاول الدفع لإجراء تعديلات جديّة ببعض فقراته، ومنها ما يتعلق بموضوع الأدلة الرقمية التي تحتاج إلى خبرة في مجال المتابعة، وفقرة دون الأجهزة الأمنية صلاحية التنصت دون أمر قضائي، إذ إنها من الفقرات المثيرة للجدل.

ونوه الصحافي عمر الجنابي، في تغريدة على حسابه في تويتر بـ"وجود مؤشرات كثيرة وخطيرة على القانون المتوقع إقراره في مجلس النواب العراقي"، معتبرا أن "توقيت إقرار القانون سياسي، ويسبق دعوات إلى إعادة التظاهرات الشعبية، وسيجد القانون من الحريات على مواقع التواصل الاجتماعي، وأن منظمات حقوقية وهيئات مستقلة حذرت من اعتماد المسودة الحالية للقانون".

وخلال الجلسة الأخيرة التي عقدها البرلمان الثلاثاء، تم تأجيل القراءة الثانية للقانون بسبب خلاف سياسي، لاسيما وأن عددا من الكتل تدفع باتجاه تمريره. وستجرى قراءة ثانية للقانون الأسبوع القادم، ثم سيتم عرضه على التصويت.

وعد الكثير من المراقبين والمشرعين، مشروع القانون وسيلة للحد من حرية التعبير والسيطرة على الرأي العام لصالح الأحزاب الحاكمة. إذ تضمنت

بغداد - يخشى صحفيون عراقيون من تمرير قانون "جرائم المعلوماتية" المطروح للتصويت في قبة البرلمان العراقي، لما يحتويه من فقرات عُدت "مفخخة" كونها تنطوي على إجراءات خطيرة تسلب حرية الرأي والتعبير، وتمنح السلطة صلاحيات واسعة لإصدار عقوبات تكتم الأقوال.

وذكرت مصادر من اللجنة القانونية بالبرلمان العراقي، أنه تم تغيير اسم القانون من الجرائم الإلكترونية إلى الجرائم المعلوماتية، وتضمن فقرات حول حرية الوصول إلى المعلومة ونوع المعلومات المسموح بنشرها وتعريف معنى التشهير الذي جاء بصورة مبهمّة تسمح بتفسيره وفق مزاج السلطة في المسودة التي من المقرر التصويت عليها في البرلمان.

وانتقد ناشطون وإعلاميون على صفحات التواصل الاجتماعي القانون، محذرين من خطورة تمريره.